

مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري أمس برئاسة باسندوة

الموافقة على إنشاء صندوق لإعادة الإعمار بمحافظة أبين

وعضوية وزراء الخارجية والداخلية والشئون الاجتماعية والعمل والمالية والشئون القانونية لدراسة ومراجعة مشروع القرار الخاص بمعالجة اوضاع المقربين اليمانيين بناء على زيارة وزير شئون المقربين للجاليات اليمنية في السعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين، وتقديم نتائج عملها للمجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وأقر مجلس الوزراء نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعة مشروع آلية تحصيل وتوزيع زكاة المؤسسات والشركات وما في حكمها الممتد نشاطها إلى أكثر من وحدة إدارية، والمقدم من اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعتها.

وتهدف الآلية التي ستصدر بقرار رئيس مجلس الوزراء إلى تحقيق عدالة توزيع الموارد وتشجيع المزمكين من كبار المكلفين على الدفع وفقاً للأسس الشرعية التي تراعي تحديد المستوفين عن التحصيل وعدم تنازع الاختصاصات بين الوحدات الإدارية وتوضيح واجبات المكلف ومسؤوليات الدولة تجاهه، إضافة إلى الحد من تهرب المزمكين عن أداء زكاتهم.

وتضمن مشروع القرار على أن تسري أحكامه على المكلفين الذين يزاولون نشاطهم عن طريق مركز رئيسي وفروع تابعة تقع في نطاق أكثر من وحدة إدارية، وأن يؤدي كل مكلف الزكاة الواجبة عليه سنويًا عن مجموع الانشطة التابعة له إلى الوحدة الإدارية الواقع في اطارها الجغرافي المركز الرئيسي للنشاط.

وأطلع مجلس الوزراء على مذكرة وزارة النقل بشأن مراجعة التقرير الخاص بأسباب تعثر العمل في مشروع مطار صنعاء الدولي الجديد.. وقرر بهذا الخصوص الموافقة على نتائج محاضر تجزئة الأعمال في المرحلتين الأولى والثانية بناء على موافقة اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.

وأقر مجلس الوزراء توحيدها وفقاً للمواصفات والمواصفات الدولية بمخاطبة الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي لأخذ الموافقة على تجزئة المشروع، وطالب تأكيد الصندوق لتمويل الفجوة التمويلية لمبنى الركاب، إضافة إلى البحث عن تمويل الفجوة التمويلية للمرحلة الأولى من حقل الطيران.

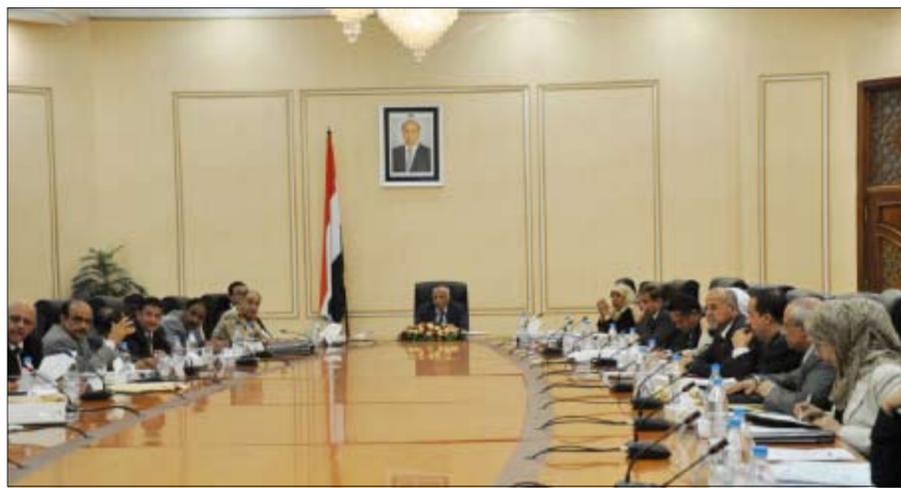
وأستعرض المجلس التقرير التفصيلي الخاص بالخطوات العملية لاستكمال مشروع مطار صنعاء الدولي الجديد بمرحلتيه والمدد الزمنية للتنفيذ.

وأقر مجلس الوزراء توريد الرسم المقر على كل برميل بتروول او ديزل او حاز بيع للمحطات والمستحقة للوحدات الادارية وفقاً لقانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، بناء على مذكرة وزير الادارة المحلية بهذا الشأن، على ان يتم استيعاب الملاحظات الطروحة في الاجتماع عليها.

وأطلع مجلس الوزراء على التقرير الاسبوعي لوزير الدولة لشئون مجلس النواب والشورى بشأن تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدى المجلسين للفترة من 2 - 8 يوليو الجاري.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل حول مشاركتها في أعمال الدورة 101 لمؤتمر العمل الدولي المنعقد في الفترة 29 مايو - 15 يونيو 2012م في المقر الاوروبي للامم المتحدة بجنيف.

كما اطلع على تقرير وزير المالية عن نتائج مشاركته في أعمال الملتقى الاقتصادي العربي التركي السابع المنعقد في مدينة اسطنبول خلال يومي 29 - 30 يونيو الماضي.



إضافة إلى معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني وحوكمة الشركات.

وأكد المجلس أن كافة رؤساء وحدات الخدمة العامة المشمولة بالقرار الجمهوري رقم 5 لسنة 2010م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع الدليل موضع التنفيذ وتوجيه الإدارات المعنية بالعمل على تنظيم عملها وطرق وأساليب ادائها لمهامها واختصاصاتها وواجباتها الرقابية وفقاً للقرار الجمهوري ودليل إجراءات المراجعة الداخلية.

ويهدف القانون والدليل إلى تحسين أداء وحدات الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط وتمكينها من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها أثناء تاديتها لمهامها، إضافة إلى تقليص الهدر وترشيد الانفاق والحد من الآثار السلبية المترتبة على العبث بالموارد، وترسيخ مقومات الحكم الجيد والإدارة الرشيدة.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع القرار الجمهوري بشأن إنشاء وتشكيل المجلس الأعلى لرعاية المقربين اليمانيين وتحديد مهامه واختصاصاته.

وتتولى المجلس وفقاً لمشروع القرار رسم الاستراتيجيات والسياسات العامة للدولة في مجال تنظيم الهجرة ورعاية المقربين اليمانيين ومراجعة وإقرارها ورسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة بهذا الشأن، إضافة إلى إعداد ووضع المعايير اللازمة والسريعة لتغطية العجز القائم في الطاق.

واعتد مجلس الوزراء دليل إجراءات المراجعة الداخلية، المقدم من اللجنة الوزارية الإشرافية المشكلة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارتي المالية والخدمة المدنية.

ويتضمن الدليل عدداً من المكونات أبرزها الجوانب التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية والجوانب الفنية والمهنية لوظيفتها وتقييم الأداء،

ووجه المجلس بالتحقيق الفوري مع من يثبت تورطهم في التحريض وعرقلة استئناف عمال النظافة لنشاطهم وكشف من يقفون وراءهم للرأي العام باعتقار أن مثل هذه الأعمال تخريبية من شأنها أحداث الضرر البالغ بحياة المواطنين.. مؤكداً دعمه لأمين العاصمة في كل الإجراءات التي يتخذها لإعادة الوجه الحضاري للعاصمة والنهوض بها، بما في ذلك الخطة الاستثنائية.

وأقر المجلس تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء الخاص بمهام واختصاصات اللجنة العليا للطاقة، بحيث تشكل اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعضوية وزراء التخطيط والتعاون الدولي والمالية والكهرباء والطاقة والنظف والامين العام لمجلس الوزراء، ويكون لها طاقم فني مساعد من مدراء عموم المؤسسة العامة للكهرباء وشركتي الغاز والنظف.

وتتولى اللجنة دراسة الوضع الراهن للكهرباء في الجمهورية ومراجعة السياسات والاستراتيجيات العامة للطاقة بمختلف أنواعها وتطبيقاتها وإقرارها ورسم السياسات والاستراتيجيات اللازمة بهذا الشأن، إضافة إلى إعداد ووضع المعايير اللازمة والسريعة لتغطية العجز القائم في الطاق.

واعتد مجلس الوزراء دليل إجراءات المراجعة الداخلية، المقدم من اللجنة الوزارية الإشرافية المشكلة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارتي المالية والخدمة المدنية.

ويتضمن الدليل عدداً من المكونات أبرزها الجوانب التنظيمية لإدارة المراجعة الداخلية والجوانب الفنية والمهنية لوظيفتها وتقييم الأداء،

ووجه مجلس الوزراء بهذا الخصوص التأكيد على البدء بالتهيئة الفوري لعمال النظافة وفقاً لقرار مجلس الوزراء المنظم لهذه العملية.. وموجها اللجنة الوزارية المكلفة بتقييم أوضاع عمال وصناديق النظافة بعقد الاجتماع أسبوعياً لاستكمال بقية الخطوات الإدارية والمالية لتثبيت عمال النظافة في أمانة العاصمة والمحافظات، وكذا معالجة أوضاع عمال الحدائق والتشجير المستحقين للتثبيت الذين يعملون منذ سنوات.

اجتماع استثنائي في أمانة العاصمة برئاسة هلال يقر تثبيت عمال النظافة

من يوم أمس الثلاثاء تثبيت عمال النظافة العاملين فعلاً في الميدان في ضوء الأسس والمعايير والضوابط القانونية، وعلى أن يتم معالجة أوضاع عمال الزراعة والأشغال والحدائق في مرحلة لاحقة وفقاً لمعايير المالية والخدمة المدنية وقيادات من مشروع النظافة والرقابة العامة لعمال البلدية والإسكان ومدراء عموم المكاتب التنفيذية في أمانة العاصمة، تثبيت عمال النظافة وتلبية جميع مطالبهم القانونية والمشروعة لها من شأنه تحسين أوضاع عمال النظافة والمشغلات في الشوارع والأحياء بمديريات الأمانة العشر بما يعيد للعاصمة صنعاء وجهها الحضاري.

وطالب قيادة وأعضاء النقابة العامة لعمال البلدية والإسكان وعمال النظافة بعدم الانصياع للمعلومات المضللة التي تتفقد للمصادقية والموضوعية، وبعض قيادة نقابات عمال النظافة ومن ورائهم الذين يسعون لمصالح شخصية على حساب مصالح عمال النظافة.

من يوم أمس الثلاثاء تثبيت عمال النظافة العاملين فعلاً في الميدان في ضوء الأسس والمعايير والضوابط القانونية، وعلى أن يتم معالجة أوضاع عمال الزراعة والأشغال والحدائق في مرحلة لاحقة وفقاً لمعايير المالية والخدمة المدنية وقيادات من مشروع النظافة والرقابة العامة لعمال البلدية والإسكان ومدراء عموم المكاتب التنفيذية في أمانة العاصمة، تثبيت عمال النظافة وتلبية جميع مطالبهم القانونية والمشروعة لها من شأنه تحسين أوضاع عمال النظافة والمشغلات في الشوارع والأحياء بمديريات الأمانة العشر بما يعيد للعاصمة صنعاء وجهها الحضاري.

وطالب قيادة وأعضاء النقابة العامة لعمال البلدية والإسكان وعمال النظافة بعدم الانصياع للمعلومات المضللة التي تتفقد للمصادقية والموضوعية، وبعض قيادة نقابات عمال النظافة ومن ورائهم الذين يسعون لمصالح شخصية على حساب مصالح عمال النظافة.

أقر اجتماع استثنائي عقد الليلة قبل الماضية بأمانة العاصمة برئاسة أمين العاصمة عبد القادر علي هلال وضم وكلاء القطاعات المعنية في الأمانة والمختصين في وزارتي المالية والخدمة المدنية وقيادات من مشروع النظافة والرقابة العامة لعمال البلدية والإسكان ومدراء عموم المكاتب التنفيذية في أمانة العاصمة، تثبيت عمال النظافة وتلبية جميع مطالبهم القانونية والمشروعة لها من شأنه تحسين أوضاع عمال النظافة والمشغلات في الشوارع والأحياء بمديريات الأمانة العشر بما يعيد للعاصمة صنعاء وجهها الحضاري.

وطالب قيادة وأعضاء النقابة العامة لعمال البلدية والإسكان وعمال النظافة بعدم الانصياع للمعلومات المضللة التي تتفقد للمصادقية والموضوعية، وبعض قيادة نقابات عمال النظافة ومن ورائهم الذين يسعون لمصالح شخصية على حساب مصالح عمال النظافة.

ناقش مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري للمشاريع المعتمدة بالمحافظة

محافظ عدن يؤكد ضرورة إنشاء وحدة لتخطيط المشاريع



الأولوية لقطاع الصحة والتربية والكهرباء والمياه والطرقات وغيرها من القطاعات المهمة وذلك من خلال التنسيق مع مكتب التخطيط بعدن باعتباره وحدة متكاملة من الكوادر التي تعمل على إعداد البرنامج الاستثماري وفقاً لاحتياجات المحافظة بالإضافة إلى وضع رؤية لاحتياجات المحافظة من المشاريع المحلية ووضع خطة لدعم المركزي.

مثل مستشفى عدن العام وبناء مركز القلب ومشاريع رصف الطرقات في عدد من المديريات. المحافظ أكد على ضرورة متابعة مستوى تنفيذ المشاريع الجاري تنفيذها والاستعداد من قبل كافة المؤسسات والمرافق الحكومية بإعداد جملة من المشاريع للبنية التحتية التي تحتاجها محافظة عدن لعام 2013م وإعطاء

إعداد / واداد شيبلي، تصوير / محمد عوض

إشياء وحدة تخطيط في مكتب محافظ محافظة عدن أنه يجب بعدن تعنى بكافة مهام وأعمال التخطيط للمشاريع على المستوى المحلي وعلى المستوى المركزي بالمحافظة.

وخلال اجتماعه أمس بمدير عام مكتب التخطيط والتعاون الدولي بعدن الدكتور سمير عبد الرزاق لمناقشة البرنامج الاستثماري للمشاريع المركزية أشار إلى ضرورة إعطاء الأولوية لمشاريع البنية التحتية لمحافظة عدن والمشاريع القديمة التي تقدم خدمة المواطنين بالمحافظة مؤكداً أنه يجب التنسيق بين مدراء المديريات والمكاتب التنفيذية ومكتب التخطيط حول إعداد رؤية مستقبلية حول المشاريع التي تحتاجها المديريات وإعطاء الأولوية للمشاريع الخدمية.

وناقش الاجتماع مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري والمشاريع المعتمدة لمحافظة عدن خلال العام الجاري.

وخلال الاجتماع أوضح الدكتور سمير عبد الرزاق مدير عام التخطيط بعدن أن البرنامج الاستثماري للمحافظة الذي تبلغ مخصصاته الاستثمارية 30 مليار ريال يشمل 130 مشروعاً تنموياً قيد التنفيذ ويحتوي البرنامج على مشاريع السلطة المركزية ومشاريع صندوق التنمية الاجتماعية ومشروع الأشغال العامة والمشاريع المشتركة بين محافظة عدن والمحافظات الأخرى في قطاع الكهرباء والطرق وغيرها من المشاريع.

وأضاف مدير عام التخطيط أن البرنامج اشتمل أيضاً على تمويل الصندوق السعودي للتنمية لبعض المشاريع

انطلاق فعاليات مهرجان (حواء مول) أول مول خاص بالمرأة والطفل بصنعاء



وأشتمل الحفل بحضور عدد من المسؤولين والشخصيات الاجتماعية على كلمة من ذوات المهارات والحرف التقليدية والمشغولات اليدوية والجمعيات الخيرية، بهدف الترويج للمنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية وتوسيع رسالة الفنون الشعبية اليمنية التي عانت الكثير جراء الأزمة التي مرت بها اليمن العام المنصرم.

ولفتت حداد إلى ما سيشمله المهرجان على مدى أسبوع إلى جانب متعة التسوق من برامج وأنشطة ثقافية وفنية وترفيهية منها عروض للأزياء الشعبية وألعاب للأطفال وسينما (فري دي) ثلاثية الأبعاد إضافة إلى تخصيص أيام مفتوحة لدعم المرأة والطفل الفلسطيني والمرأة والطفل السوري وأخرى لدعم الجمعيات الخيرية.

وكوافير ونقش الحناء والخضاب وغيرها من المنتجات التي تشارك بها عدد من ذوات المهارات والحرف التقليدية والمشغولات اليدوية والجمعيات الخيرية، بهدف الترويج للمنتجات الحرفية والمشغولات اليدوية وتوسيع رسالة الفنون الشعبية اليمنية التي عانت الكثير جراء الأزمة التي مرت بها اليمن العام المنصرم.

ولفتت حداد إلى ما سيشمله المهرجان على مدى أسبوع إلى جانب متعة التسوق من برامج وأنشطة ثقافية وفنية وترفيهية منها عروض للأزياء الشعبية وألعاب للأطفال وسينما (فري دي) ثلاثية الأبعاد إضافة إلى تخصيص أيام مفتوحة لدعم المرأة والطفل الفلسطيني والمرأة والطفل السوري وأخرى لدعم الجمعيات الخيرية.



الدكتور محمد أوبوك المفلحي أهمية تفعيل دور المرأة اليمنية وإتاحة الفرصة أمامها للمشاركة والإسهام في عملية التنمية، والتخفيف من الفقر والبطالة وغيرها من المشاكل التي تواجه اليمن.

ونوه الدكتور المفلحي بحضور دور المرأة اليمنية في النشاط التجاري منذ فجر التاريخ، متمنياً للمشاركات في المهرجان التسويقي الأول للمرأة اليمنية التوفيق النجاح، ولنشاطهن التجاري والتسويقي التطور وأن يصبحن من سيدات الأعمال اليمنيات.

بدورها أشارت وكيل وزارة الثقافة المشرفة على المهرجان نجيبه حداد إلى أهمية المهرجان التسويقي الذي يضم 55 معرضاً خاصاً بمنتجات المرأة اليمنية من بخور وعود وشموع وفساتين الأفراس وإكسسوارات

دشن أمس بصنعاء فعاليات مهرجان حواء مول لأول مول للمرأة اليمنية وظلها بمشاركة 55 امرأة يمنية من ذوي المهارات الحرفية والصناعات التقليدية والمشغولات اليدوية.

وفي حفل افتتاح المهرجان أكد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل علي صالح عبد الله أهمية المهرجان في تسويق منتجات المرأة اليمنية ودوره في تعزيز مشاركة المرأة الفاعل والإيجابي في الحياة العامة وبما يسهم في رفع معدلات التنمية المستدامة والحد من ظاهرة الفقر والبطالة وتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

فيما أكد عضو مجلس أمناء مؤسسة اليمن للثقافة والتنمية السياسية